محاولات بريطانيا استئناف تبادلها التجاريّ مع المملكة العربية السعودية في عام ١٩٦٢ بحسب وثائق بريطانية

م.د. خليل حمود عثمان

جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

الملخص:

يُعدُّ النشاط التجاري من الانشطة المهمة في تعزيز وتنمية التعاون بين الدول، وهناك الكثير من الدول التي سارت على وفق هذا السياق بهدف تعزيز اقتصادها، فجاءت محاولات بريطانيا استئناف تبادلها التجاري مع المملكة العربية السعودية معبرة في السياق نفسه، بسبب علاقاتهما القديمة التي تعود الى عهد الإمام فيصل بن تركي، والتي اخذت بالتطور والازدهار في عهد حفيده الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن(١٩٠٢- ١٩٥٣)، ثم من بعده ابنه الملك سعود بن عبد العزيز(١٩٥٣- ١٩٦٤). بيد أنَّ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، الذي كانت بريطانيا إحدى أطرافه، ادى الى قطع العلاقات بينهما وبين المملكة، لكن الدوائر البريطانية، على الرغم من القطيعة الدبلوماسية شعرت بضرورة معرفة ما يجري في داخل المملكة السعودية وعدت تلك المدة التي انقطعت فيها العلاقات بين الدولتين خسارة كبيرة لها، فحرصت بريطانيا على اعادة العلاقات مع المملكة، إذ حصلت موافقات من دوائر بريطانية متعددة على إعادة التمثيل التجاري على مستوى سكرتير تجاري في الأقل، الذي ظهر اقتراح سابق في أن يقوم اتحاد الصناعات البريطانية بتلك الصفة، ولكن عدم الاتفاق على قيمة تكاليف تعيين مثل ذلك الممثل اعاق، بشكل مؤقت، إعادة العاقات التجارية. في غضون ذلك، وُجِد عدد من رجال الاعمال البريطانيين يعملون في المملكة التي سمحت هي نفسها لتجارها بالاستيراد من أي بلدٍ يرغبون، بما في ذلك بريطانيا. قد حظي السعوديون بتسهيلات كبيرة من جانب بريطانيا، ولاسيما في الجانب التعليمي. وبلغت قيمة الصادرات البريطانية الى المملكة عام ١٩٦١ ما مقداره ٦,٧ مليون جنيه استرليني واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٦٢، ليلاحظ أن بريطانيا عدت تعيين ممثل تجاري في المملكة ذي فائدة كبيرة بهدف الحصول على الكثير من المعلومات الاقتصادية من داخل المملكة. ومع ذلك، ابدت حذراً كبيراً في مسألة تعيين هذه، خشية أن تشترط الحكومة السعودية حل مشكلة البريمي أولاً، علماً أن المسؤولين البريطانيين أجمعوا على أهمية تعيين ممثل تجاري بريطاني في المملكة، ولاسيما بعد ازدياد اهمية الاقتصاد السعودي نتيجة الوفرة المالية من انتاج النفط، ولذلك سعت بريطانيا الى الوقوف على احتياجات المملكة من المعدات ولاسيما مرسلات البث الاذاعي، بعد ان علمت بريطانيا بنية الولايات الامريكية بتزويد المملكة بمرسلات، الأمر الذي فسر منحها الضوء الاخضر " لشركة ماركوني" لتزويد المملكة بالمعدات المطلوبة، لهدف كشفت عنه الوثائق البريطانية، وهو الرد على الدعاية الاعلامية للجمهورية العربية المتحدة، الهدف الذي سوَّغ حصول الموافقات اللازمة من الدوائر المدنية والعسكرية البريطانية على اتمام الصفقة مع المملكة والتصدير إليها.

المقدمة:

يُعدُّ التبادل التجاريّ من المظاهر المهمة التي تميزت بها العلاقات البريطانية – السعودية، والتي يمكن النظر إليها على انها علاقات تاريخية تعود الى اواسط القرن التاسع عشر. فمنذ ذلك التاريخ وضعت اللبنة الاولى للعلاقات بين بريطانيا وآل سعود، تلك العلاقات التي اخذت منحاً تصاعدياً، وتوطدت اكثر في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وفي عهد نجله الملك سعود، بيد ان تلك العلاقات كانت عرضة الى هزة قوية، اذ انعكس العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، سلباً على علاقات البلدين، ولاسيما ان بريطانيا كانت احد أطرافه. فأعلنت المملكة العربية السعودية – كرد فعل منها على ذلك – قطع علاقاتها معها، ليسدل الستار على علاقاتهما التي تعود الى قرابة مائة عام. ولكن بريطانيا، صاحبة النفوذ القوي في منطقة الخليج العربي، كانت تدرك جيداً اهمية المملكة في المجالات جميعاً التي كانت تربط بين البلدين، ومن هذا المنطلق شعرت بضرورة اعادة علاقاتها معها، وان كانت على مستوى تجاري ثنائي، يمكن ان يكون الخطوة الاولى لإعادة العلاقات الدبلوماسية فيما بعد، اذ ان بريطانيا كانت تعتقد ان الاسواق السعودية، المكان الانسب لبضائعها، وان تجاهلها السوق يعني اضراراً بمصالحها. واظهرت الوثائق البريطانية المتوافرة اهمية المملكة بالنسبة لبريطانيا، وهو ما فسر تصميم الاخيرة على عدم السماح بافلات هذه المنطقة من قبضتها، بل كشفت الوثائق البريطانية نفسها عن كثير من اللقاءات جرت بين المسؤولين البريطانيين والسعوديين على الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما، فضلاً عن ذلك، لوحظ النشاط الواضح لرجال الاعمال البريطانيين في المملكة واندفاعهم المستمر لتنسيق اعمالهم مع رجال اعمال سعوديين، فكشفت الوثائق المذكورة أيضاً عن رغبة الطرفين كليهما في تجاوز القطيعة الدبلوماسية واعادة العلاقات الى عهدها السابق، ناهيك عن كشفها قيام بريطانيا بتصدير معدات مهمة الى الجانب السعودي، وهذا ما أظهر اهمية المملكة العربية السعودية في الاستراتيجية البريطانية، والاهمية التي تحظى بها المملكة لدى كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

على أية حال، قسمت الدراسة على تمهيد ومبحثين، درس المبحث الاول منهما، اتحاد الصناعات البريطانية ونشاطه في المملكة، في حين درس المبحث الثاني الجهود البريطانية لتصدير السلع الى المملكة العربية السعودية، علماً ان الدراسة استقت معظم معلوماتها من الوثائق البريطانية، وعدد من المصادر المهمة، على النحو المشار إليه في قائمة المصادر.

تمهيد:

يُعدُّ التبادل التجاريّ واحداً من ابرز مظاهر العلاقات بين الدول، وله دوره الكبير في تعزيزها ودفعها الى الأمام لما فيه خير ومصلحة أية دولتان يكون ذلك التبادل بينهما. وهناك الكثير من الدول التي ادركت اهمية مثل ذلك التبادل في تعزيز اقتصادها وادامته ومن ثم زيادة الواردات لدعم اقتصادها المحلي.

وعلى وفق ما تقدم، عُدَّ التبادل التجاري بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية من التبادلات التجارية المتميزة، بسبب ما جمعهما من علاقات التي تربط البلدين والتي تعود في جذورها الى عهد فيصل بن تركي، الشخصية المهمة في عهد الدولة السعودية الثانية، اذ ادركت بريطانيا ضرورة اقامة علاقات مع دولته، فقد زار المقيم البريطاني لويس بيلي(Lewis Pelly)(١٨٦٣-١٨٧١) الرياض، عاصمة الدولة السعودية الجديدة، في الثامن عشر من شباط عام ١٨٦٥[١] التقى اثنائها بالإمام فيصل بن تركي، واراد الوقوف على طبيعة العلاقات مع آل سعود إثر الزيارة التي قام بها الرحالة البريطاني وليم جيفورد بلجريف(William Gifford Palgrave)(١٨١٦-١٨٨٨) الى الرياض عام ١٨٦٣[٢].

بعد استرداد الرياض عام ١٩٠٢ من قبل قوات عبد العزيز بن عبد الرحمن(ابن سعود)، عرف الاخير منذ ان كان في الكويت، اهمية بريطانيا، ولذا قرر اقامة علاقات معها. فعلاً، فقد عَقَد اول معاهدة معها عام ١٩١٥ عرفت باسم " **معاهدة القطيف** "، التي منح ابن سعود بموجبها مساعدة مالية مقدارها خمسة الاف جنيه استرليني شهريا[٣]، من ناحيتها، وجدت بريطانيا ضرورة في تقوية علاقاتها مع ابن سعود من خلال معاهدة جديدة تحدد فيها أُطر تلك العلاقات على وفق اسس جديدة. فعلاً، فقد وقعت هكذا معاهدة في ١٩٢٧[٤]، وبذلك استقرت العلاقات البريطانية-السعودية خلال عهد الملك ابن سعود(١٩٠٢-١٩٥٣)، كذلك في عهد الملك سعود بن عبد العزيز(١٩٥٣- ١٩٦٤)، ولكن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ادى الى قطع العلاقات مع بريطانيا[٥]، الأمر الذي أثر سلباً في تبادلهما التجاري. وفي هذا السياق، اشار احد الباحثين المختصين بالاقتصاد السعودي، الى أن هناك عاملان اساسيان أثرا على التبادل التجاري لأية دولة مع الخارج وعلى نظام تجارتها الداخلية والخارجية، فالعامل الاول – على وفق رؤية الباحث- هو مصلحة البلد في تحديد نوع التعامل والتداول والمبادلة التجارية مع الدول الاخرى، في حين يكمن

العامل الثاني في طبيعة الظروف والاوضاع التجارية العالمية فضلاً عن الانظمة الاقتصادية التي تحكم العلاقات التجارية بين الأمم(٦).

لم تكن الدوائر الدبلوماسية البريطانية، بعيدة عما يجري في المملكة العربية السعودية بعد تجميد التبادل التجاري البريطاني معها، الذي اخذ يقلق المعنيين بالشأن التجاري البريطاني، وعُدَّ خسارة كبيرة لها. ويبدو واضحاً، من خلال التقارير الدبلوماسية البريطانية والمراسلات العديدة بين الدوائر البريطانية المعنية، سواء كانت تجارية أو دبلوماسية او وزارة الخزانة البريطانية، ان تلك الدوائر ابدت اهتماماً بمجمل العلاقات البريطانية – السعودية الثنائية والتي حرصت فيها بريطانيا كل الحرص على تنقيتها واعادتها الى عهدها السابق.

واستناداً على ما تقدم، اولت تلك الدوائر مسألة التبادل التجاري، على مستوى سكرتير تجاري مع المملكة العربية السعودية في الاقل، اهتماماً خاصاً، فقد اشار أي. آر ولمسلي(A.R.Walmesley)، احد المعنيين في وزارة الخارجية البريطانية في تقرير رفعه الى وزارة الخزانة البريطانية في السابع من شباط ١٩٦٢، الى موافقة اللورد برافي سيل(Pravy Seal)، من حيث المبدأ، على التحري عن امكانية تبادل التمثيل التجاري وعلى مستوى سكرتير مع المملكة العربية السعودية، مشيراً الى عدم نجاح أي مقترح في هذا المجال في المستقبل القريب، وقد يكون ضاراً، مؤكداً، في الخامس عشر من أذار، ان سيل ابلغه بموافقته على مقترح بديل، وهو قيام اتحاد الصناعات البريطانية(Federation of British Industries) بتعيين احد الاشخاص للعمل في المملكة بصفة ملحق تجاري(٧).

بدا اتحاد الصناعات البريطانية، بحسب تقرير بريطاني، غير قادر على تحمل تكلفة تعيين ممثل عنه في جدة بـ صفة سكرتير تجاري، ولهذا اقترح ولمسلي أن تدفع وزارة الخارجية للاتحاد مقابل مبلغ مالي تعويضي مقداره عشرة الف جنيه استرليني سنوياً(٨). واذا ما أُخذ بالحسبان ان التنمية الصناعية في بريطانيا كانت تجابه، وكما يبدو، مشكلات مالية، فإنه يبدو مفهوماً سبب قيام الحكومة البريطانية في عهد رئيس الوزراء هارولد ماكميلان(Harold Mackmelan)(١٩٥٧-١٩٦٣) بانشاء " **المجلس القومي للتنمية الاقتصادية** " في ظل الاجراءات الحكومية التي بدأ العمل بها في شباط ١٩٦٢، والذي ضم مجموعة من الاقتصاديين واصحاب الاعمال والزعماء النقابيين، مهمتها المشورة بشأن المشكلات الرئيسة التي تجابه التنمية الصناعية البريطانية على المدى البعيد(٩).

اتحاد الصناعات البريطانية ونشاطه في السعودية:

تابعت التقارير الدبلوماسية البريطانية التي رفعها المعنيون بالشأن الاقتصادي والمالي البريطاني، التنسيق بين وزراتي الخزانة والخارجية البريطانيتين بشأن تثبيت ممثل عن اتحاد الصناعات البريطانية بـ صفة سكرتير تجاري في المملكة العربية السعودية، فقد اشار التقرير الذي رفعه احد المعنيين بالشؤون المالية الى وزارة الخارجية في الثالث عشر من نيسان ١٩٦٢، الى ان أحد موظفي " مصرف انكلترا "، ويدعى لومب(Loombe) اطلع على الاوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ونقل صورة مشجعة عن قوة ومتانة اقتصادها، واشار الى ان القطيعة بين بريطانيا والمملكة أمر غير مرغوب فيه من السعوديين والبريطانيين معاً[١٠]. وفي هذا السياق اشار تقرير بريطاني آخر الى شروع اثنين من رجال الاعمال البريطانيين بإنشاء أعمال طرق بقيمة اثنتي عشر مليون جنيه استرليني – بحسب التقرير نفسه – وكانوا مستعدين للاشتراك مع رجال الاعمال السعوديين بشأن مشروع الطرق[١١].

عُدَّت وثيقة بريطانية غياب الممثل التجاري البريطاني عائقاً كبيراً ليس أمام العقود التي اشتمل عليها برنامج التنمية حسب، بل أمام العلاقات التجارية بين بريطانيا والمملكة، وهو ما ادى الى قلة الصادرات البريطانية وتدني مستوى التعامل بالجنيه الاسترليني، مشيرة الى ان التجار السعوديين تواقين لرؤية النفوذ والتأثير البريطانيين بحسب تعبير الوثيقة نفسها[١٢].

وجبت الاشارة هنا الى ان السياسة التي اتبعتها حكومة المملكة العربية السعودية، قامت على أساس تطوير اقتصادها الوطني، من خلال السماح لتجارها بالاستيراد من أي دولة يرغبون الاستيراد منها، في الوقت نفسه سمحت للرأسمال الاجنبي بالدخول الى مدنها كافة وبحرية تامة بهدف تنمية النشاط الاقتصادي والتداول النقدي والتجاري[١٣] وهذا ما يفسر حرية التجارة السعودية مع الدول كافة.

اشتملت صادرات المملكة العربية السعودية قبل اكتشاف النفط على، التمر، الصمغ، السمك المجفف، اللؤلؤ، الصدف، زهرة الغرم، المسك، الشب الاسود، السنامكي والدبس، والبيسان، وشتائل النخيل، وبعض الفواكه، وغيرها من الصادرات المحلية[١٤].

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية، اشار ولمسلي الى ان الاقرب الى الممثل التجاري البريطاني هو مدير فرع " **المصرف البريطاني للشرق الاوسط** "، في

جدة والذي جل عمله القيام بمهام السكرتير التجاري، وان السعوديون قد حضوا بقسط كبير من التسهيلات في بريطانيا، اذ سيتم تدريب عدد من الشباب السعوديين من ضباط الشرطة وطيارين ومدراء عاميين، كما طلب من الحكومة البريطانية قبول تعليم اثنين من الامراء السعوديين الشباب، احدهما في " **كلية اكسفورد الجديدة** "(New Oxford College)، والثاني في كلية اخرى[١٥]، من دون ان تشير الوثيقة التي اورد ذلك الى اسمي الأميرين.

واكدت وثيقة بريطانية أنَّ التوجه السعودي للتعاون مع بريطانيا على المستوى التقني يمكن ان يؤدي الى اعادة العلاقات مع السعودية، ولاسيما في المجالات العلمية والثقافية والتجارية من دون اعادة العلاقات كاملة بينهما، ولاسيما اصرار الملك سعود على حل مشكلة البريمي، ولذا تطلب كل ذلك التأني والحذر، ولذلك تداول مجلس التجاري (Board of Trade) بشأن امكانية اتصال " **اتحاد الصناعات البريطانية** " بفرع " **المصرف البريطاني للشرق الاوسط** " في جدة بهدف خدمة الصناعيين البريطانيين[١٦].

ورأى تقرير بريطانيّ أنَّ المصالح التجارية والاقتصادية البريطانية ستكون محمية بنحوٍ افضل، في حال عُين من يقوم مقام السكرتير التجاري، معبراً عن أمل في عدم قيام المملكة العربية السعودية بربط مقترح ذلك التعيين مع المشكلات التي مازالت تقف في طريق اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[١٧]، مشيراً الى مناقشة المقترح من قبل السير فورغسن كروفورد(Forguson Crewford)، مدير " **اتحاد مصارف الشرق الاوسط** " مع الامير نواف بن عبد العزيز، وزير المالية السعودي، الذي زار لندن، ورحب بتلك الفكرة[١٨]، وهو ما دل على ان قنوات الاتصال كانت قائمة آنذاك بين البلدين على الرغم من الاعلان الظاهري عن انقطاع علاقاتهما، لأن مصالح البلدين كليهما دفعتهما للمضي قُدماً نحو الامام.

وعلى الرغم من الموافقات المبدئية بشأن مقترح تعيين ممثل تجاري بريطاني في المملكة، تبين أن المقترح واجه مشكلة مسؤولية الانفاق المالي على ذلك الممثل، ولذلك اقترح والمسلي في برقيته التي بعث بها الى وزارة الخزانة البريطانية في السادس والعشرين من نيسان ١٩٦٢، الضغط على " اتحاد الصناعات البريطانية " لكي يوافق على تحمل نفقات التعيين، وبذا يكون أمر التعيين أمراً مفروغاً منه[١٩].

واشار ك.إي. مكنزي(K.E.Mackenzie)، وهو احد موظفي وزارة المالية في برقيته المرسلة الى غرفة التجارة في الثامن عشر من نيسان ١٩٦٢، الى ما نصه: " **لدى غرفة التجارة**

اهتمام كبير باعادة تأسيس اي شكل من اشكال تسهيل التجارة وتنمية المعاملات التجارية مع العربية السعودية، حيث يكون هناك فرص متاحة وبدرجة ممتازة لبيع المزيد من البضائع البريطانية ". وعلى الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والمملكة، ظهر هناك تدفق واضح من الآلات البريطانية والسلع الاخرى اليها، اذ بلغت قيمة الصادرات البريطانية لعام ١٩٦١ ما مقداره ٦,٧ مليون جنيه استرليني، وهو ما انطبق على صادراتها في عام ١٩٦٢ والتي بلغت مستوىً يمكن ان يقال عنه انه مشجع، لأن المملكة العربية السعودية، واحدةً من بلدان الشرق الاوسط التي لديها عوائد من النفط وهذا يعزز الاعتقاد من ان هذه التجارة ستشهد توسعاً مهماً[٢٠].

وتابعت وزارة الخارجية البريطانية مسألة تعيين ممثل تجاري في المملكة بـ صفة سكرتير تجاري، جاء ذلك في رسالة بعث بها والمسلي الى وزارة الخزانة البريطانية، توقع فيها ان لا تقوم وزارة الخزانة بالتشديد على الفقرة التي توجب ارسال طلب الى " **اتحاد الصناعات البريطانية** " لتحمل نصف التكلفة، مع ان الاخير رغب بالتعاون مع وزارة الخارجية لضمان حصول الاتحاد على المعلومات التجارية والاقتصادية المتعلقة بالمملكة العربية السعودية، والتي ستساعد وتسهل حركة الصادرات البريطانية، على ان الاتحاد الصناعي لديه الكثير من الالتزامات في كل انحاء العالم، وحتماً ستكون السعودية في قائمة اولياته. والاكيد ان هناك امكانية حصول ممثل الاتحاد في جدة في حال تعيينه ممثلاً تجارياً، على المعلومات، وهي مسألة مهمة جداً[٢١].

لم تترك الوثائق البريطانية مظهراً من مظاهر فوائد تعيين ممثلاً تجارياً إلا وسلطت الضوء عليه، اذ اكدت إحداها أن الحصول على المزيد من الفائدة سيكون مهماً اذا عُين ذاك الممثل في جدة، فتعيينه سيكون مهماً في الحصول على سيل من المعلومات التجارية والاقتصادية، وان الحصول على هكذا معلومات لن يتم إلا بتلك الطريقة، واذا ما كانت هناك رغبة في توسيع التجارة البريطانية مع المملكة العربية السعودية، فليس ثمة من وسيلة إلا الطلب من " اتحاد الصناعات البريطانية " تعيين سكرتير تجاري في جدة، أهم واجباته العمل على توافر المعلومات التي تفيد الصناعات البريطانية بشكل عام[٢٢].

تابعت الوثائق البريطانية الوضع الاقتصادي العام في المملكة بكل دقة، اذ اشارت احداها الى التحسن الكبير الذي تشهده النشاطات الاقتصادية السعودية، وهو ما عزته الى عوائد النفط المستخرج من اراضيها الامر زاد في رغبة اعادة العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين[٢٣].

وفي تطور لاحق، تابعت وزارة الخزانة البريطانية من جانبها، تعيين ممثل بريطاني، وكلفة ذلك التعيين، وهو ما عبرت عنه برقيتها الموجهة الى وزارة الخارجية البريطانية، والمؤرخة في الاول من أيار ١٩٦٢. فقد جاء فيها: " **نحن لا نود ان نضع موافقتنا على هذا الترتيب المشروط في مساهمة لاتحاد الصناعات البريطانية، وان كان هذا ضرورياً، فأننا سنصادق على كامل الكلفة على اساس كونها مهمة موكلة لتصويت وزارة الخارجية، وكما يبدو لنا، إنه مادامت هناك امكانية الافادة من جانب اتحاد الصناعات البريطانية بشكل من الاشكال من هذا التعيين، فإنه قد يرغب في تحمل جزء من هذه التكلفة، ولربما يكون مقترحنا في تحمل ما نسبته ٥٠% يعد مرتفعاً جداً، ولكنه غير مؤذي في الاقل** "[٢٤].

ومع ذلك، كانت الدوائر السياسية البريطانية، حذرة جداً في عاملها من مسألة تعيين ممثل لها في المملكة العربية السعودية، خشية ان يشترط السعوديون ربط تلك المسألة بمشكلة البريمي، وهو ما يفسر مناقشة مسألة الممثل التجاري مع دوائر متعددة، مثل قسم الشرق الاوسط في الخارجية البريطانية والمصرف البريطاني للشرق الاوسط، وهي نقاشات اقنعت الدوائر نفسها بإمكانية المحافظة على المصالح البريطانية في حال تعيين ممثل تجاري للقيام بمهام السكرتير التجاري، فضلاً عن ذلك، الحصول على تعويض مالي من وزارة المالية يقدم الى " **اتحاد الصناعات البريطانية** " من اجل تعيين الممثل التجاري، وبذا تكون الصورة بشأن تعيين ممثل تجاري بريطاني في المملكة العربية السعودية قد اكتملت[٢٥].

وفي سياق رده على برقية الخارجية البريطانية، اعرب ج. پى. تريب(J.P.Tripp) المقيم السياسي في البحرين، في برقيته المؤرخة في العاشر من أيار ١٩٦٢، عن امله في تعيين ممثل عن الاتحاد لكادر " **المصرف البريطاني للشرق الاوسط** " في جدة، مشيراً الى توقعات جيدة للمصدرين البريطانيين بشأن القيام بأعمال تجارية في المملكة العربية السعودية، بعد ان تجمعت لديه معلومات عن طريق ديفي(Davy)، احد العاملين في المصرف، تتعلق بعقود وتسهيلات حصل عليها المصدرين البريطانيين، في الوقت نفسه ابدى تريب خشيته "**من اخفاق بريطانيا بالافادة من السوق المهم والمعروض من العربية السعودية** "[٢٦]، على اساس ان المصالح البريطانية تكون عرضة الى ضرر كبير فيما اذا بقيت مدة طويلة من دون ان يكون لها تمثيل تجاري في جدة، لذا توقعت الوثائق البريطانية عودة للعلاقات البريطانية – السعودية، فأشارت احداهما الى ان المملكة العربية السعودية تعد الآن اكثر تنظيماً لاوضاعها التجارية، وان هناك الكثير من الاموال المتوافرة

من عائدات النفط الأمر الذي اصبح عاملاً مشجعاً لتنشيط حركة التجارة بين البلدين، ولذا، يُفضَّل عودة الممثل، او بالاحرى تعيينه، لان ذلك، بحسب الوثيقة نفسها- سيقصّر المسافة بين الجانبين – مع الاخذ بالحسبان، ان كلفة هذا التعيين ستكون عشرة آلاف جنيه استرليني سنوياً[٢٧].

وعلى الرغم من انقطاع العلاقات بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية، فإن رجال أعمال بريطانيين كانت لهم صلاتهم المتميزة بالسلطات السعودية الرفيعة. فقد اشارت وثيقة بريطانية الى أن رجل الاعمال البريطاني المعروف جيفري ادواردز (Geophry Edwards) ناقش مع مسؤولين سعوديين عقد ومقاولات مصفى نفطي وبناء طرق في المملكة العربية السعودية، وفي حال حظيت بموافقة نهائية، فإن المبلغ المتوقع من انجازها – بحسب الوثيقة نفسها – يساوي عشرة ملايين جنيه استرليني، بل يلاحظ هنا أن ولي العهد السعودي فيصل بن عبد العزيز اجتمع بادواردز مرات متعددة، وتباحث معه بشأن تلك المشروعات، معبراً عن رغبته في اعادة العلاقات الدبلوماسية بوقت قصير، طالباً منه نقل رسالة منه بهذا المضمون الى وزارة الخارجية البريطانية بعد عودته الى لندن[٢٨].

الجهود البريطانية لتصدير السلع الى المملكة العربية السعودية:

على الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية – كما تبين سابقاً- سعت بريطانيا من جانبها الى ترطيب الاجواء لإعادة العلاقات مع المملكة، لأن بريطانيا – من الناحية الاقتصادية في الأقل – عدتها منطقة مهمة لا يمكن خسارتها ومن غير المنطقي تجاهلها، لذلك فانها حاولت التقرب منها استناداً على تلك الاهمية لها. ولم تغفل الوثائق البريطانية أن تسلط الضوء على جهود الوزارات المعنية والمسؤولين بمستوياتهم المختلفة ونشاطهم الدؤوب في سبيل عدم افلات هذا البلد من القبضة البريطانية، وهكذا بدا واضحاً انه على الرغم من قطع العلاقات بين لندن والرياض، فإن بريطانيا سعت، من خلال جهود موظفيها، الى مد جسور العلاقة والتعاون مع المملكة، والوقوف على احتياجاتها بهدف تحريك عجلة التصدير تدريجياً، فقد اشارت احدى الوثائق البريطانية الى نية البريطانيين تزويد المملكة بمرسلات راديو البث الاذاعي، ولاسيما بعد ان تبين للدوائر البريطانية نية الولايات المتحدة الامريكية بتزويد المملكة بمرسلات سعة ٥٠ كيلوواط، لكن العرض ما لبث ان سحب، الأمر الذي ترك السعوديون في منتصف الطريق – بحسب تعبير الوثيقة نفسها – مع الأخذ بالحسبان هنا، القلق الذي أصاب الجانب السعودي بسبب تزايد نشاط اذاعة القاهرة، الأمر الذي دفع المسؤولين البريطانيين الى منح " **شركة ماركوني**

"(Marconi Co.) للأجهزة والمعدات البريطانية، الضوء الاخضر والاستعداد لتزويد المملكة بمرسلات البث الاذاعي بقدرة ١٠٠ كيلوواط والتي اصبحت جاهزة وتبث لمدى يصل الى جزيرة قبرص، مع اشارة الوثيقة الى أن اسعار المرسلات " **مالت الى الارتفاع** "[٢٩].

في هذا السياق كشف تقرير بريطاني " **سري**" مؤرخ في الثاني والعشرين من أيار ١٩٦٢ عن اهتمام السلطات السعودية بشراء اثنتين من المرسلات من الشركة نفسها بقدرة ٧٥٠ كيلوواط مربوطة بالطاقة الكهربائية لتجهيز طاقة كلية مقدارها ٥٠٠ كيلو واط، فرأى التقرير في ذلك الاهتمام تعبيراً عن نية المملكة العربية السعودية بالحصول على اداة تمكنها من الرد بشكل فاعل على الدعاية الاعلامية للجمهورية العربية المتحدة، من خلال البث الجديد، والذي سيكون كبيراً ومؤثراً مع استخدام اجهزة تقوية عن طريق استخدام جهاز ارسال بقدرة ١٠٠٠ كيلوواط، والذي اشترته الجمهورية العربية المتحدة من " **شركة الالكترونيات القارية** "(Continental Electronics Corporation) الأمريكية. فاذا حصلت الموافقة على صفقة بيع مرسلات للمملكة العربية السعودية ذوات ٢× ٧٥٠ كيلوواط، فإن " **شركة ماركوني** " توقعت امكانية اتمامها عملية النقل الفعلية في غضون ١٥-١٦ شهراً، وعلى موجة قصيرة تكون متاحة للمملكة لتمكينها " **من الرد الفاعل والعملي على الدعاية الاعلامية الناصرية** "- بحسب تعبير التقرير نفسه[٣٠].

منحت وزارة الدفاع البريطانية موافقتها على صفقة المرسلات للمملكة، مثلما ورد في برقيتها الموجهة الى وزارة الطيران البريطانية في التاسع والعشرين من أيار ١٩٦٢، " **ليس من أي اعتراض على عملية التصدير هذه. نشعر بوجوب ان تكون وزارة الخارجية دليلنا في الناحية السياسية ذات العلاقة ...**"[٣١].

على أية حال، عبرت الدوائر البريطانية عن سرورها الكبير بنجاح الصفقة بعد موافقة الحكومة البريطانية عليها؛ وبذلك تكون قد بدأت صفحة جديدة من العلاقات التجارية بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية، على الرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما[٣٢]، لتعبر برقية سرية صادرة عن " **مجلس التجارة** " البريطاني، ومؤرخة في الخامس والعشرين من أيار ١٩٦٢، عن رؤية واضحة عدت المملكة العربية السعودية سوق تصدير فاعل: " **نحن نبذل جهدنا من اجل تحسين علاقاتنا التجارية مع المملكة العربية السعودية، ونميل الى سحب البساط من تحت اقدام منافسينا الغربيين** "، فضلاً عن دعم " **شركة ماركوني**" في مفاوضاتها جميعاً مع المسؤولين السعوديين لإتمام عملية الصفقة[٣٣].

رأت الوثائق البريطانية، ولاسيما بعد الموافقة الرسمية على تجهيز المملكة العربية السعودية باثنتين من المرسلات، ان الهدف المعلن من استخدام هذه الاجهزة هو " **مواجهة البث المعادي الذي تبثه الجمهورية العربية المتحدة ضد العربية السعودية** "، وان " **شركة ماركوني**" ستبيع هذه الاجهزة الى المملكة العربية السعودية، بعد ان اجرت الاخيرة مفاوضات مع شركات امريكية والمانية بهدف الحصول على هذا النوع من الاجهزة(٣٤).

وفي غضون ذلك، قبلت الحكومة البريطانية بتردد، وجهة نظر وزارة الخارجية، وهي تأمل من " **شركة ماركوني** " بعدم تجهيز المعادين للمصالح البريطانية بتلك الاجهزة، ولاسيما الجمهورية العربية المتحدة التي ستستخدمها – على نحو أكيد – في البث الاعلامي المضاد لبريطانيا، والموجه لمناطق في شرق افريقيا ايضاً، ناهيك عن دول المعسكر الاشتراكي والمحسوبين عليه، مثل الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا، لتخلص تلك الحكومة الى الآتي: "**وجب علينا أن لا نعطي المصريين العصا التي يضربون بها مؤخرتنا** "، حتى مع ملاحظة أن الامريكيين جهزوا الجمهورية العربية المتحدة بمرسلة سعة ١٠٠٠ كيلو واط(٣٥). والأكيد ان ذلك يدخل في اطار التنافس الامريكي – البريطاني في منطقة الخليج العربي وسعي كل منهما للاستحواذ على السوق السعودية بسبل شتى. مع ذلك، توجست الدوائر البريطانية خيفة من تجهيز المملكة العربية السعودية بهذه الاجهزة، فتجهيزها بها يحتم تجهيز طرف آخر، وهو الجمهورية العربية المتحدة، بها لأن تجهيز المملكة بتلك الاجهزة ستفسره الجمهورية العربية المتحدة على انه عمل عدائي ضدها، وبذلك ستزيد من دعايتها ضد بريطانيا، في الوقت الذي نحاول فيه جاهدين الطلب من المصريين الالتزام بموقف اقل عدائية، فنحن لن نكسب فائدة من اشتراكنا واقحام انفسنا، حتى ولو بصورة غير مباشرة، في الملابسات اللفظية بين الدول العربية، سياستنا العامة هي ابقاء انفسنا بعيداً عن هذه المشاحنات(٣٦).

لن تضر زيادة بث المملكة العربية السعودية، بأي حال من الاحوال، بالمصالح البريطانية، وذلك فأن قيمة الصفقة للمملكة السعودية كانت ذات اهمية كبيرة، علماً أن عدم تجهيزها بتلك الاجهزة سيدفعها الى البحث عن مجهز من دولة أخرى، مع الاخذ بالحسبان أن المملكة نفسها اقتربت تدريجياً من بريطانيا ولاسيما في المجالات الاقتصادية والتقنية، ففي سياق العلاقات التجارية البريطانية السعودية، بدت كل الأجواء والاحوال مهيئة من اجل تفويض حكومي " **لشركة ماركوني** " للمضي قدماً بتجهيز المملكة بتلك الاجهزة، في الوقت نفسه الذي وجب عليها ان تجهز أية دولة اخرى، ولاسيما من دول الشرق الاوسط، بها، الحال نفسه الذي انطبق على دول افريقيا التي ستبدأ

– من خلال هذه الاجهزة – بشن حملة اعلامية مضادة لبريطانيا[٣٧]، وهو ما يفسر رفض الحكومة البريطانية تجهيز الجمهورية العربية المتحدة بمرسلات من نوع بيربيرا (Berbera) بقدرة ١٥٠٠ كيلو واط، مادام الامريكيون يجهزون المصريين بمرسلتين قدرة كل واحدة منها ٥٠٠ كيلو واط[٣٨]. تابعت الوثائق البريطانية مسألة تجهيز مصر بالمرسلات الامريكية، ففي برقية الخارجية البريطانية السرية، المؤرخة في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٦٢، ثمة طلب بالكشف عن نوع تلك المرسلات، ونوع موجتها ان كانت قصيرة او متوسطة، وهل هي اقوى من المرسلات " **بيربيرا**" البريطانية، ليتمكن البريطانيون بعد ذلك من تعطيل اي دور لتلك المرسلات في حال بثت بثاً معادياً لبريطانيا[٣٩].

سلطت الوثائق البريطانية الضوء على مسألة تجهيز الولايات المتحدة الامريكية، للجمهورية العربية المتحدة بأجهزة ارسال ذوات قدرة ١٠٠٠ كيلو واط، مشيرة الى انه في حال جُهزَّ المصريين بها، فإنها، ستكون اقل ضرراً للمصالح البريطانية، وان جهاز الارسال الامريكي الذي يعمل على موجة ٢× ٥٠٠ كيلو واط، لم يصل الى الجمهورية العربية المتحدة بعد، وان هناك نية عند الامريكيين لبناء محطة تصل قدرتها الى ٢٠٠٠ كيلو واط بعد اضافة جهازين آخرين بقدرة ٥٠٠ كيلو واط اليها، الأمر الذي يعني ابتعاد المصريين من الاتصال "**بشركة ماركوني** " البريطانية، ولاسيما بعد ان ضمنوا توافر الاجهزة الحديثة التي تؤمن لهم ارسالاً جيداً[٤٠].

يمكن القول: إنَّ ذلك كله كان في سياق تنافس على السوق التجارية السعودية بشكل خاص ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، ولاسيما أن الاخيرة ارادت أن تبعد أي منافس لها عن هذه المنطقة الحساسة من العالم، في الوقت نفسه، أدرك الامريكيون ذلك، فأخذوا بتجهيز الجمهورية العربية المتحدة بالأجهزة والمعدات، فأثاروا بذلك حفيظة بريطانيا في المنطقة.

الخاتمة :

ترجع العلاقات بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية الى مدة ليست بالقصيرة الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي على العلاقات التجارية بينهما تحديداً، والتي كانت ايضاً عاملاً مساعداً في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بينهما. فقد حظيت المملكة بمكانة مهمة لدى بريطانيا، ولاسيما في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن، الذي وضع العلاقات مع بريطانيا على اسس جديدة عززت من التعاون بين البلدين، كذلك من بعده نجله الملك سعود بن عبد العزيز. بيد ان قطع العلاقات بين البلدين إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، كانت له آثار سلبية على البلدين كليهما. وقد حرصت بريطانيا– كما هو واضح – على ادامة العلاقة مع السعودية رغم القطيعة معها، بل وجدت لقاءات وعلى مستويات رفيعة بين مسؤولي البلدين، هدفها البحث عن كيفية اعادة العلاقات، بل ان كثيراً من رجال الاعمال البريطانيين عملوا لدى الجانب السعودي بمشروعات تصب في الأساس في تطوير البنى التحتية وبمبالغ وصلت الى ملايين الجنيهات، الأمر الذي أكد اهمية المملكة في السياسة البريطانية، وان انقطاع العلاقات بينهما لم يمنع تواصلهما على نحو غير علني وغير رسمي، مع اصرار بريطانيا على تصدير الاجهزة المتطورة الى المملكة بهدف تعزيز قدراتها في المجالات كافة، إذ ما أخذ بالحسبان التنافس الامريكي – البريطاني في منطقة الخليج العربي، ذلك التنافس الذي كان عاملاً مساعداً في دفع البريطانيين للتوجه نحو المملكة، ومحاولة اعادة العلاقات في الجانب التجاري في الأقل، من خلال تعيين ممثل تجاري لها فيها، ذلك التطور الذي يمكن ان يعد بداية لإعادة العلاقات من جديد بين البلدين.

الهوامش:

(١) خليل حمود عثمان الجابري، بريطانيا والمملكة العربية السعودية. تاريخ وعلاقات ١٩٣٩– ١٩٤٥، مطبعة الأمل، دمشق، ٢٠١٣، ص٢٨.

(٢) كريم طلال الركابي، التطورات السياسية الداخلية في نجد ١٢٨٣-١٣١٩هـ/ ١٨٦٥-١٩٠٢م، تقديم عبد الله بن منيف، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٦.

(٣) خليل حمود عثمان الجابري، المصدر السابق، ص٢٣.

(٤) للتفصيل يمكن الرجوع الى: امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، المجلد الثاني، بيروت، ١٩٦٤.

(٥) " الطليعة "(مجلة)، بغداد، العدد الرابع، السنة الاولى، ١٩٧٣، ص٥٦.

(٦) محمد علي رضا الجاسم، مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية، مطابع عابدين، الاسكندرية، د. ت، ص١٥٤.

(7) Records of Saudi Arabia, 1961- 1965, Anita L.P.Burdett(ed.), London, 1977, P.135.

(8) Ibid., P.136.

(٩) عبد الوهاب عباس القيسي وطارق نافع الحمداني، تاريخ انكلترا الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص١٧٧.

(10) F.O., 371, Report, No.7751/7, from A.r.walmsley to Foreign Office (London): 13th April, 1962, P.136.

(11) Ibid., P.136.

(12) Ibid., P.137.

(١٣) محمد علي رضا الجاسم، المصدر السابق، ص١٥٥.

(١٤) زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية. كياناتها السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت، ص٨٣.

(15) F.O., 371, Report, No.1151/7, from A.R.Walmsley to Foreign Office(London), 13 Th April, 1962, P.137.

(16) Ibid., P.137.

(17) Ibid., P.138.

(18) Ibid., P.138.

(19) F.O., 371, Telegram, No,B6.1151/1,from Foreign office(London), to Treasury Chambers, 26 th April, 1962, P.138.

(20) F.O., 371, Telegram, from K.E. Mackenzie, Treasury(London) To board of Trade(London), 18 th April, 1962, P.139.

(21) F.O., 371, Letter, No. BS1151/7, from A.R.Welmsley(London) To A.J.Coller(Treasury), London, 11 th May, 1962, P.140.

(22) Ibid.

(23) F.O., 371, General Department Policy Notice, Saudi Arabia, No.G.D.P.26/62, 9 th April, 1962, P.141.

(24) F.O., 371, No. BB 1151/7, from Treasury Chambers(London), To Foreign Office(London), 1-st May, 1962, P.142.

(25) F.O., 371, Confidential Telegram, No.(DB1151/11), from A.T. Lamb(London) To J.P.Tripp(Bahrain), 29 Th May, 1962, P.143.

(26) F.O., 371, Confidential Telegram, No.(1052/62),from J.P.Tripp(Bahrain) To A.R Walmsley(London), 10 th May, 1962, P.144.

(27) Records of Saudi Arabia,. P.148.

(28) F.O., 371, Confindential Telegram, No.564, from A.T.Lamb(Beirut), To Foreign Office(London), 14 nd June, 1962, P.148.

(29) Records of Saudi Arabia, P.173.

(30) F.O., 371, Confindential Report, No. A/0293, from J.P.Jaffaries, To F.A.Kendrick, 22 th May, 1962, P.174.

(31) F.O., 371/S.O.1, Telegram, from Storys Gate(Ministry of Defence)London, To G.P.Jeffries(Ministry of Aviator), 29 th May, 1962, P.175.

(32) Records of Saudi Arabia, P.175.

(33) F.O., 371, Confidential Telegram, No, S.W. 1, from Board of Trade To G.P.Jeffries, 25 th May, 1962, P.177.

(34) Records of Saudi Arabia, P.178.

(35) Ibid. P.179.

(36) Ibid., P.179.

(37) Ibid., P.180.

(38) F.O., 371, Confidential Telegram, No. S.W.1, from Board of Trade To G.P.Jeffries, 25 th May, 1962, P.177.

(39) F.O.,371, Confidential Telegram, from W.Wilson(London) To R.H.K. Murett, 22 nd June, 1962, P.181.

(40) Records of Saudi Arabia, P.182.

Britain Attempts to Continue Commertial Exchange with the Saudia Arabia Kingdom in 1962, According to the British Documents

Dr. Khalil Hamood Othman

Emil: khalil aljabiri@yahoo.com

Abstract:

The relations between Britain and the Saudia Arabia relates to along time which reflected Poselively on the Commertial relations between them especially, and was a helpful factor in strenthining the diplomatic relations between them. The events of 1956. introduced cut in the Britain – Saudia Arabia kingdom relations; but the British departments felt the necessity of knowing what was happening inside the kingdom, So Britain was eager to return the relationships with the kingdm where several enactments were affirmed to recontinue the Commertial representation on a level of Commertial Secritary. It is suggested that " British Commertial Council " May under take this mission; but the disagreement on the cost of appointing a representative, delayed Contemporarily returning the commertial relations, in the same time there were business men from Britain working in the Saudia Arabia kingdom, which it permitted its merchants to import from Britain. The British exports reached abig amount of money, So that Britain accounted appointing a representator to it kingdom of agreat benifet; Although it revealed caution specially that the Buraimi problem still confusing the Saudi officials, but the British officials agreed on appointing a commertial representator in Saudia, indeed after increasing the commertial economical activity in it. So, Britain Payed efforts to be acquainted with kingdom needs of especially the trans- miters of the board casting, after knowing the intention of the U.S.A. Swpplying the kingdom with the trans – metter, that situation permited acquitting the agreements from the British civilian and military departments on suppling the kingdom with those equipments and exporting them.